الهند: ازدياد الخسائر في الأرواح في كشمير
ثمة حاجة ماسة لأن تتخذ الحكومة إجراءات عاجلة

مع تزايد الخسائر في الأرواح التي تقع في مظاهرات الاحتجاج في كشمير، تدعو منظمة العفو الدولية السلطات الهندية إلى اتخاذ خطوات عاجلة لضمان احترام الحق في الحياة والتحقيق في عمليات القتل السابقة لمتظاهرين على أيدي الشرطة.

ومع مصرع اثنين آخرين من المتظاهرين بالرصاص اليوم، تحث منظمة العفو الدولية الحكومة الهندية على إصدار تعليمات فورية إلى قوات الأمن بعدم استخدام الأسلحة النارية ضد المتظاهرين. وينبغي أن تستخدم قوات الأمن الحد الأدنى من القوة الضرورية للدفاع عن أفرادها أو غيرهم وحمايتهم من خطر الموت الوشيك أو الإصابات الخطيرة. كما ينبغي ألا تستخدم القوة المميتة للأسلحة النارية بشكل متعمد إلا إذا كان لا مناص من استخدامها من أجل حماية حياة الأشخاص.

وقد قُتل ستة وتسعون شخصاً منذ يونيو/حزيران، عندما اندلعت مظاهرات الاحتجاج في جمو وكشمير في أعقاب مقتل ثلاثة شبان على أيدي قوات الأمن في مارس/آذار بحسب ما ورد. ونُفذت الأغلبية العظمى من عمليات القتل على أيدي قوات الشرطة والقوات شبه العسكرية.

وفشل تحقيق أمرت به السلطات في مقتل 11 شخصاً بالرصاص في يوليو/تموز في المضي قدماً. وتُحدد منظمة العفو الدولية دعوة الحكومة إلى إجراء تحقيق مستقل ومحايد وواف في جميع عمليات القتل. وينبغي تقديم أفراد قوات الأمن المسؤولين عن استخدام القوة المفرطة في المظاهرات إلى ساحة العدالة.

ففي الأسبوع الماضي وحده، قُتل ما لا يقل عن 23 شخصاً وجُرح 80 آخرون في حوادث إطلاق نار من قبل شرطة الولاية وأفراد قوة الشرطة الاحتياطية المركزية شبه العسكرية. وقد تحدى المتظاهرون أوامر حظر التجوال، ونظموا مظاهرات، وكثيراً ما وقعت مصادمات بينهم وبين أفراد الأمن.

وتحولت الاحتجاجات في عدة أماكن إلى مظاهرات عنيفة مع إلقاء المتظاهرين الحجارة على قوات الأمن في الأسبوع الماضي. وأدت الأنباء المتعلقة بالتهديد بحرق القرآن في الولايات المتحدة إلى ازدياد حالة التوتر؛ فهاجم المتظاهرون مدرستين مسيحيتين ومستشفى، وأضرموا النار في إحدى المدرستين.

وفي الوقت نفسه، قال ناشطو حقوق الإنسان في سرينغار لمنظمة العفو الدولية إن قوات الأمن أطلقت النار في بعض الحالات على متظاهرين كانوا يرمونها بالحجارة.

ولا يزال عدد من المدن في وداي كشمير، ومنها سرينغار، يخضع لحظر التجوال على مدى 24 ساعة طوال الأيام الخمسة الأخيرة.

وفُرضت قيود على المعلومات المتعلقة بهذه الأحداث نتيجةً لتنفيذ تعليمات حظر التجوال بشكل صارم. وأبلغ صحفيون منظمة العفو الدولية بأنهم على الرغم من حصولهم على تصاريح خروج أثناء حظر التجوال، فقد منعتهم قوات الشرطة والقوات شبه العسكرية من مغادرة منازلهم. ومع منع الصحفيين من نقل أنباء عن الأوضاع، لجأت عدة محطات تلفزة وصحف إقليمية إلى تعليق عملها.

إن أية قيود على الحق في حرية التنقل أو حرية التعبير بهدف حماية النظام العام، يجب ألا تُفرض إلا إذا كانت ضرورية لتلك الغاية ومتناسبة معها، كما يجب أن تكون متسقة مع التزامات حقوق الإنسان الأخرى للدولة. ونظراً للدور الرئيسي الذي يلعبه الصحفيون في تسهيل ممارسة الحق في حرية التعبير، الذي يشمل الحق في الحصول على المعلومات، فإن منظمة العفو الدولية تدعو السلطات الهندية إلى ضمان حصول الصحفيين على تصاريح تجوال وعدم تعرضهم للمضايقة أو الإعاقة أثناء قيامهم بمهامهم المهنية فيما يتعلق بنقل الأنباء وإرسال المعلومات بشأن القضايا التي تهم الرأي العام.

وأعلن مؤتمر الحرية الذي يضم جميع الأحزاب، وهو أحد التشكيلات السياسية الأكبر في جمو وكشيمر، عن اعتزام القيام بالمزيد من مظاهرات الاحتجاج العامة في 21 سبتمبر/أيلول، وهذا يؤكد على أن إصدار تعليمات من قبل السلطات الهندية إلى قوات الأمن بعدم استخدام القوة المميتة عند التعامل مع المظاهرات بات الآن أمراً ملحاً.

وكانت المظاهرات قد بدأت في أواخر مايو/أيار بسبب إعدام ثلاثة شبان خارج نطاق القضاء من قبل الجيش في ماخيل بمنطقة بارامولا. وقد تصاعدت الاحتجاجات عقب مظاهرة 11 يونيو/حزيران، وازدادت حدتها مع تكرر دورة الاحتجاجات ووقوع المزيد من عمليات قتل المتظاهرين على أيدي قوات الأمن.

وقد أثار المتظاهرون بواعث قلق متعددة بشأن عدم إخضاع قوات الشرطة للمساءلة؛ وسحب قانون السلطات الخاصة للقوات المسلحة (في جمو وكشمير) لعام 1958؛ وإزالة معسكرات الجيش- إلى جانب المطالبة باستقلال كشمير. ولا يزال قانون السلطات الخاصة للقوات المسلحة، الذي يمنح قوات الأمن سلطات خاصة وحصانة، ساري المفعول منذ عام 1990. وتناقش الحكومة المركزية حالياً مسألة سحب قانون السلطات الخاصة للقوات المسلحة من عدد قليل من مناطق البلاد.

إن أحد المطالب الرئيسية لسلطات الولاية والمنظمات المحتجة، وتحديداً سحب قانون السلطات الخاصة، لا يظهر في جدول أعمال الفريق المتعدد الأحزاب القادم من دلهي والمقرر أن يزور سرينغار في 20 سبتمبر/أيلول.

وبموجب قانون السلطات الخاصة للقوات المسلحة، يتمتع الجنود بالحماية من أية إجراءات قانونية، ما لم تسمح الحكومة المركزية بذلك على نحو محدد. وهذا نادراً ما يحدث في الممارسة العملية، مما يسمح لأفراد القوات المسلحة بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان والإفلات من العقاب عليها.